



nswp Global Network of Sex Work Projects
Promoting Health and Human Rights

وثيقة إعلامية:

كيف يتم تنفيذ قوانين العمل بالجنس على أرض الواقع وتأثيرها على العاملين/ات بالجنس دراسة لعشرة دولٍ أفريقية

مقدمة

يمكن للتشريعات المتعلقة بالعمل بالجنس أن تكون معقدة للغاية وتتواجد نماذج قانونية مختلفة في البلدان المختلفة، وحتى أحياناً داخل البلدان نفسها. لقد أصدرت NSWP رسم خرائطاً للقوانين المكتوبة التي تُستخدم لتجريم وتنظيم العمل بالجنس في ٢١١ دولةً وإقليمًا تابعًا (بما في ذلك الجزر والأقاليم ما وراء البحار، إلخ)، بالإضافة إلى توفير نصوص التشريعات الوطنية الفرعية في بعض البلدان (أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة). تُجمع الخريطة، التي تم تطويرها لأول مرة في عام ٢٠١٨ وتم تحديثها مؤخرًا في عام ٢٠٢١، معلوماتٍ حول القوانين التي تؤثر على العاملين/ات بالجنس من خلال تجريم بيع وشراء الخدمات الجنسية، وتسهيل، إدارة، أو تنظيم العمل بالجنس، بالإضافة إلى القوانين الأخرى المستخدمة لتنظيم العمل بالجنس مثل الفحوصات الصحية الإجبارية وقيود السفر.



التخطيط العالمي لقوانين العمل بالجنس، NSWP، ٢٠٢٢

في حين أن فهم القوانين والقواعد المكتوبة أمرٌ مهم، إلا أنه لا يُقدّم صورةً كاملةً لتأثير قوانين العمل بالجنس على حياة العاملين/ات بالجنس. لفهم ذلك، من الضروري فهم كيف يتم تفسير القوانين، فرضها، وتنفيذها على أرض الواقع.

يسعى برنامج Love Alliance إلى الحد بشكلٍ كبيرٍ من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال التأثير على السياسات، زيادة الوعي، وتنظيم فئاتٍ سكانيةٍ رئيسيةٍ في عشرة بلدانٍ أفريقية، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على مجتمع الميم عين، الأشخاص الذين يتعاطون/ين المخدرات، الإناث، الذكور، العابرين/ات جندياً ومتعددي/ات الهوية الجندرية، والأشخاص المتعاشين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية.

¹ NSWP, "Global Mapping of Sex Work Laws."

قامت NSWP، بصفتها واحدة من شركاء الدعوة العالميين في Love Alliance، بتكلفة مستشارين/ات ووطنيين/ات من المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس (وشبكة نسائية في حالة المغرب) في عشرة بلدان أفريقية لفهم أفضل لكيفية تطبيق قوانين العمل بالجنس في تلك البلدان وما هو تأثير ذلك على العاملين/ات بالجنس. البلدان العشرة، التي تمتد عبر القارة بأكملها، هي بوركينافاسو، بوروندي، مصر، كينيا، المغرب، موزمبيق، نيجيريا، جنوب إفريقيا، يوغندا، وزيمبابوي.

المنهجية

تم تعيين مستشارين/ات ووطنيين/ات في البلدان العشرة وكُفوا بإجراء مجموعات تركيز ومقابلات مع العاملين/ات بالجنس باستخدام إطار استفسار مُفصّل، لبناء صورةٍ لكيفية تطبيق قوانين العمل بالجنس في البلدان، وبالتالي تأثير ذلك على العاملين/ات بالجنس. كجزء من مشاوراتهم، طُلب من الخبراء الاستشاريين/ات محاولة إدراج آراء وتجارب مجموعة متنوعة من العاملين/ات بالجنس، بما في ذلك، حيثما أمكن: العاملين/ات بالجنس من مختلف الأعمار (أكثر من ١٨ سنة)؛ العاملين/ات بالجنس الإناث، الذكور، العابرين/ات جندريًا ومتعددي/ات الهوية الجندرية؛ عاملين/ات بالجنس مزدوجي/ات الميول الجنسية، مثليين، ومثليات؛ العاملين/ات بالجنس المهاجرين/ات (الموتقين/ات وغير الموتقين/ات)؛ العاملين/ات بالجنس المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية؛ العاملين/ات بالجنس الذين يتعاطون/ين المخدرات؛ العاملين/ات بالجنس من كلا المناطق الريفية والحضرية؛ والعاملين/ات بالجنس من مختلف القطاعات في المجال. لأجل تعزيز هذه المنهجية الشاملة، والعمل بالشراكة مع المنظمات الأخرى التي هي جزء من برنامج Love Alliance، تواصلت NSWP مع المنظمات التي تمثل الفئات السكانية الرئيسية الأخرى لاقتراح العاملين/ات بالجنس الذين يتعاطون/ات المخدرات والعاملين/ات بالجنس الصغار المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية في كل بلد من البلدان المعنية، لإشراكهم/ن في مجموعة تركيز أو إجراء مقابلاتٍ معهم/ن كمخبرين/ات رئيسيين/ات.

كما طُلب من المستشارين/ات الوطنيين/ات شمول مقابلاتٍ مع أصحاب الشأن الآخرين، وتحديدًا الشرطة والمحامين/ات الذين لديهم/ن خبرة في تمثيل العاملين/ات بالجنس، لتوثيق فهمهم/ن وتفسيرهم/ن لقوانين البلدان وكيف يتم تنفيذها فعليًا. كان من المتوقع من الاستشاريين/ات إجراء مقابلاتٍ مع الشرطة فقط في السياقات التي يكون فيها القيام بذلك آمنًا ولم تشكل أي خطرٍ على الاستشاري/ة أو أيضًا على العاملين/ات بالجنس المحليين/ات.

وتلخّص كل دراسةٍ من دراسات الحالات المتعمقة هذه للبلدان العشر التجارب الحية التي أبلغ عنها العاملون/ات بالجنس عن كيف يتم تنفيذ قوانين العمل بالجنس على أرض الواقع وتأثيرها على مجتمعات العاملين/ات بالجنس في بلدانهم/ن، بالإضافة إلى شمول التعليقات الواردة من أصحاب الشأن الآخرين/ات. لقد تم نشرهم بالكامل كلٌّ منها على صفحة البلد المتعلقة بها في الخرائط القانونية لـ NSWP.

تعكس الوثيقة الإعلامية هذه قوانين العمل بالجنس في المنطقة، وتستكشف الموضوعات الرئيسية الموحّدة في جميع دراسات الحالات، وتتضمن تحليلًا واقتراحاتٍ حول كيفية المضي قدمًا لتعزيز الدعوة إلى إلغاء التجريم في هذه البلدان والمنطقة ككل. يوجد في نهاية هذه الوثيقة موجز لكل دراسة حالة قانونية محلية.

قوانين العمل بالجنس في المنطقة

النموذج القانوني المطبق على العمل بالجنس في جميع البلدان العشرة لدراسة الحالة هو، في جوهره، نظام تجريم. في بعض البلدان (مصر، شمال نيجيريا، جنوب إفريقيا، يوغندا) يعتبر بيع الجنس نفسه جريمة جنائية وفي العديد من البلدان الأخرى (بوركينافاسو، بوروندي، كينيا، المغرب، جنوب نيجيريا، زيمبابوي) يتم تجريم الأنشطة المرتبطة ببيع الجنس (التي لا تقل في الأهمية)، مثل التحريض في مكانٍ عام. تُجرم جميع البلدان المذكورة أعلاه أيضًا إدارة وتنظيم العمل بالجنس من خلال قوانينٍ ضد العيش على أرباح العمل بالجنس، ويتم حفظ ومكافحة بيوت الدعارة كوسيط.

بالنسبة لموزمبيق هناك استثناءٌ صغير، حيث لا توجد قوانين جنائية محددة ضد بيع الجنس أو ضد التحريض في مكانٍ عام. تتعلّق قوانين العمل بالجنس الوحيدة في موزمبيق بإدارة وتنظيم العمل بالجنس. في عام ٢٠١٤، تم إلغاء التشريع

الرئيسي (المادة ٧١ من قانون العقوبات) المستخدم لتجريم العاملين/ات بالجنس. ومع ذلك، لا يزال هناك حكم في قانون العقوبات يجرم الأفعال التي تعتبر ضد الآداب العامة، والذي لا زال يستخدم لاعتقال العاملين/ات بالجنس في موزمبيق.

توجد قوانين للنظام العام مشابهة في جميع البلدان الأخرى التي تمت دراستها وأفاد المشتركون/ات أن هذه القوانين، التي تُجرم أنشطة مثل التسكع أو كونها مصدر إزعاج عام، تُستخدم لاعتقال العاملين/ات بالجنس في كثير من الأحيان أكثر من القوانين المحددة للعمل بالجنس. قد يكون هذا بسبب أن قوانين النظام العام غامضة ويمكن تفسيرها على نطاق واسع ولا تتطلب أي دليل على حدوث عمل جنسي بالفعل.



رسم بواسطة مولي هانكينسون

تجارب العاملين/ات بالجنس في المنطقة: الموضوعات الرئيسية

تمتد بلدان دراسات الحالات العشر عبر القارة الأفريقية بأكملها في شمال أفريقيا (مصر والمغرب)، غرب أفريقيا (بوركينا فاسو ونيجيريا)، شرق أفريقيا (بوروندي، كينيا، وبنغندا) والجنوب الأفريقي (جنوب أفريقيا، زيمبابوي، وموزمبيق). على الرغم من الانتشار الجغرافي الواسع، هناك تشابه ملحوظ في التجارب التي يحكيها العاملون/ات بالجنس. تتسبب قوانين العمل بالجنس في بلدان دراسات الحالة، وهي قوانين جنائية حصرياً، في مجموعة من الأضرار للعاملين/ات بالجنس. ما يتضح من دراسات الحالة هو أن تجريم العمل بالجنس يساهم بشكل مباشر في تعرض العاملين/ات بالجنس لأشكال خطيرة من الإساءة على أيدي سلطات الدولة. وتشمل هذه الإساءات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، الابتزاز، الرشاوى، بالإضافة العنف اللفظي، الجسدي والجنسي. كما يعني تجريم العمل بالجنس أن العاملين/ات بالجنس يعانون/ين من عدم قدرة الوصول إلى العدالة ولا يمكنهم/ن طلب المساعدة من السلطات عندما يكونون/ن ضحايا الجريمة. وهذا يعني أن العاملين/ات بالجنس ليس لديهم/ن اليد العليا في تفاعلاتهم/ات مع الزبائن، حيث أنه من المعروف أن العاملين/ات بالجنس ليس لديهم/ن تعويض قانوني ولا توجد عواقب على أولئك الذين يرتكبون/ن جرائم ضد العاملين/ات بالجنس.

الاعتقال والاحتجاز التعسفيين

يعني تجريم العمل بالجنس أن العاملين/ات بالجنس يتم معاملتهم/ن كمجرمين/ات وخارجين/ات عن القانون من قبل الشرطة. في العديد من دراسات الحالات، يُلاحظ أن العاملين/ات بالجنس كثيراً ما يتم القبض عليهم/ن لمجرد السير في الشارع، أو التواجد في منطقة معروفة بالعمل بالجنس، أو الخروج في وقت متأخر من الليل بمفردهم/ن، أو لارتداء

ملايس بطريقة معينة. هذه الاعتقالات التعسفية شائعة وتمثل انتهاكاً واضحاً للحقوق الإنسانية للعاملين/ات بالجنس. في كثير من الحالات، تتطلب قوانين العمل بالجنس أدلة على حدوث عمل جنسي لإثبات ارتكاب جريمة، لكن الشرطة تعتقل وتحتجز العاملين/ات بالجنس بغض النظر، دون أي دليل من هذا القبيل.

في زيمبابوي، كان هناك انتصار صغير واحد في ٢٠١٤/٢٠١٥ عندما حكم قاضٍ بأنه لا يمكن اعتقال العاملين/ات بالجنس بموجب قوانين التحريض دون وجود دليل على حدوث عمل جنسي.² إذا واجهت الشرطة صعوبة في تبرير الاعتقالات بموجب قوانين العمل بالجنس، فيمكنها الاستناد على القوانين ضد التسكع أو الإزعاج العام، والتي ليست خاصة بالعمل بالجنس، ولكنها تستخدم بشكلٍ شائع ضد العاملين/ات بالجنس. هذه القوانين غامضة ويمكن للشرطة تفسيرها وتطبيقها على نطاقٍ واسع. وأبلغ أيضاً، في بعض دراسات الحالات، بأن الشرطة لا تتظاهر أحياناً حتى بأن لديها مبرراً قانونياً مناسباً للهجوم على أماكن العمل بالجنس واعتقال العاملين/ات بالجنس، باستخدام سلطاتٍ أوسع، على سبيل المثال، "للتحقق من وثائق الهوية" أو ما شابه ذلك.

إن الطابع التعسفي للاعتقالات يظهر في أن العديد من العاملين/ات بالجنس الذين شاركوا/ن في جميع دراسات الحالات قد أفادوا/ن بأنه من الشائع إبقاؤهم/ن رهن الاحتجاز طوال الليل أو لفترة قصيرة ثم إطلاق سراحهم/ن بدلاً من عرضهم/ن على المحكمة في أقرب فرصة ممكنة. لا تنتهي الإساءات الناتجة عن استخدام الشرطة لسلطتها بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين فحسب للعاملين/ات بالجنس، بل في جميع دراسات الحالات، تم الإبلاغ عن المزيد من انتهاكات الحقوق الإنسانية من قبل سلطات الدولة، بما في ذلك الابتزاز والعنف الجسدي.

الابتزاز والرشاوي

لقد كانت تجربة عالمية في جميع دراسات الحالة أن يطالب العاملين/ات بالجنس بدفع رشاوي للشرطة من أجل تأمين إطلاق سراحهم/ن من الاحتجاز أو لتجنب القبض عليهم/ن في المقام الأول. تُدرك الشرطة أن العاملين/ات بالجنس موصومون/ات في المجتمع ويعتبرونهم/ن أهدافاً سهلة لأعمال الابتزاز غير القانونية. يتضح من التقارير الواردة في جميع دراسات الحالات أنه عندما يتم تجريم العمل بالجنس، فإن الشرطة تتمتع بسلطة كبيرة على العاملين/ات بالجنس، وإحدى الطرق الرئيسية لممارسة ذلك هي استخلاص الرشاوي.

العنف من الشرطة

على الرغم من أن ابتزاز الشرطة يمثل مشكلة رئيسية في جميع أنحاء المنطقة للعاملين/ات بالجنس، كان الأمر الأكثر إثارة للقلق هو مدى تردد تعرض العاملين/ات بالجنس لجميع أشكال العنف على أيدي الشرطة ومنفذي القانون الآخرين. في كل دراسة حالة تم إعداد تقارير عن الإساءة اللفظية، العنف الجسدي، وكذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وشمل ذلك العنف 'الاعتيادي' حيث تقوم الشرطة بإهانة وركل وصفع العاملين/ات بالجنس أثناء المدهامات أو أثناء الاعتقال، وهو أمر شائع، من خلال حالاتٍ مثيرة للاضطراب من الاختطاف، الاغتصاب، والاعتداء الجنسي. أبلغ العديد من العاملين/ات بالجنس كيف أن الشرطة، إذا لم يطالبوا برشوة لتأمين الإفراج عنهم/ن أو لتجنب الاعتقال، ستطالب بدلاً من ذلك بممارسة الجنس منهم/ن مقابل ذلك. كما أبلغ العاملون/ات بالجنس عن ظروف مهينة أثناء الاحتجاز، وفي بعض الحالات منعت الشرطة العاملين/ات بالجنس المصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية من أخذ أدوية فيروس نقص المناعة البشرية. تتوافق التجارب التي أبلغ عنها العاملون/ات بالجنس الذين تمت مقابلتهم/ن من أجل دراسات الحالات مع الأبحاث الحالية حول العمل بالجنس والعنف، والتي تُظهر باستمرار أن منفذي القانون هم مرتكبو العنف الرئيسيين ضد العاملين/ات بالجنس في السياقات المُجرّمة.³

² Busza, J. et al, "Good news for sex workers in Zimbabwe: how a court order improved safety in the absence of decriminalization," Journal of the International AIDS Society (2017); 20(1): 21860.

³ NSWP, 2017, "Policy Brief: The Impact of Criminalisation on Sex Workers' Vulnerability to HIV and Violence," p 5.



رسم بواسطة مولي هانكينسون

الحصول على العدالة

إن عدم قدرة الحصول على العدالة موضوعٌ ثابتٌ آخر في جميع دراسات الحالات العشر. وشمل ذلك حالاتٍ أُتهم فيها العاملون/ات بالجنس بارتكاب جرائمٍ متعلقةٍ بالعمل بالجنس وواجهوا/ن صعوبة في تأمين تمثيل قانوني جيد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وصمة العار المرتبطة بالعمل في مجال الجنس. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون العاملون/ات بالجنس أنفسهم/ن ضحايا للجريمة، فإنهم/ن يجدون/ن أنه من المستحيل إبلاغ السلطات بذلك وطلب المساعدة بسبب تجريم العمل بالجنس. تسلط كل دراسة حالة الضوء على الصعوبات التي يواجهها العاملون/ات بالجنس في الحصول على العدالة عن الجرائم التي يتعرضون/ن لها. هذا، مرة أخرى، يعكس ما هو معروف بالفعل عن الأضرار التي يسببها التجريم مع منع العاملين/ات بالجنس بشكلٍ مستمرٍ من الوصول إلى العدالة عندما يتم تجريم العمل بالجنس.⁴

ومع ذلك، فإن دراسة الحالة من موزمبيق تقدم صورة أكثر تفاؤلاً حول كيفية تحسين ذلك. ألغت موزمبيق قوانينها الخاصة بالعمل بالجنس والقانون الوحيد المتبقي في الكتب الذي يمكن استخدامه لاعتقال العاملين/ات بالجنس يتعلق بالأداب العامة. في حين أن هذا لا يزال يستخدم لاعتقال العاملين/ات بالجنس، يبدو من التقارير الواردة في دراسة الحالة أن التوازن بدأ يتغير وأن العاملين/ات بالجنس في موزمبيق يكتسبون/ن المزيد من القوة ويكونون/ن قادرين/ات على محاولة الوصول إلى العدالة. وقد ذكرت الطريقة التي تم بها التدريب مع الشرطة والسلطات القضائية، وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيدٍ من العمل، فقد تم إحراز بعض التقدم في جعل النظام أكثر استجابةً لاحتياجات العاملين/ات بالجنس. تُسلط التجربة في موزمبيق الضوء على كيف أن إلغاء القوانين الجنائية ضد العمل بالجنس هو خطوة أولى حاسمة في ضمان وصول العاملين/ات بالجنس إلى العدالة، ولكن يلزم بعد ذلك بذل جهودٍ مكثفةٍ لإعادة تثقيف السلطات للتصدي بشكلٍ هادفٍ للجرائم والانتهاكات التي يتعرضون/ن لها.

الحصول على الخدمات الصحية

مثل المنع من الحصول على العدالة، فإن تجريم العمل بالجنس يخلق أيضًا حواجزًا أمام حصول العاملين/ات بالجنس على الخدمات الصحية⁵ وله آثار صحية ضارة أخرى⁶. كما لوحظ أعلاه، يُزيد السياق المُجرّم من القوة التي يتمتع بها الزبائن على العاملين/ات بالجنس حيث يعلم الزبائن أنه يمكنهم/ن التصرف مع الإفلات من العقاب. وهذا يقلل من قدرة العاملين/ات بالجنس على المساومة بشأن ممارسات جنسية آمنة مع الزبائن. على سبيل المثال، في دراسة الحالة الكينية، أفاد العاملون/ات بالجنس أنه يمكن للزبائن الضغط عليهم/ن لممارسة الجنس دون الواقي الذكري وهم/ن يفعلون/ن ذلك

⁴ NSWP, 2020, "[Briefing Paper: Sex Workers' Lack of Access to Justice.](#)"

⁵ NSWP, 2018, "[Briefing Paper: Sex Workers' Access to Comprehensive Sexual and Reproductive Health Services.](#)"

⁶ NSWP, 2017, "[Policy Brief: The Impact of Criminalisation on Sex Workers' Vulnerability to HIV and Violence.](#)"

من مكان السلطة مع العلم أن العاملين/ات بالجنس غير قادرين/ات على الإبلاغ عن أي عنف أو تحرش يتلقونه/ينه. تمثل وصمة العار المجتمعية أيضًا عائقًا كبيرًا في قدرة العاملين/ات بالجنس أو استعدادهم/ن للحصول على الخدمات الصحية، حيث أبلغ العديد من العاملين/ات بالجنس عن معاملة تمييزية داخل الخدمات بسبب عملهم/ن، والتي تتفاقم بسبب التجريم. إن هذا موثق في دراستي حالة بوركينيا فاسو وبوروندي. هناك أيضًا قوانين في العديد من بلدان دراسات الحالات، والتي تُجرّم انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، مما يؤثر سلبيًا على قدرة العاملين/ات بالجنس على طلب الرعاية الصحية والدعم عند التعايش مع فيروس نقص المناعة البشرية. أخيرًا، أبلغ العاملين/ات بالجنس عن صعوبات، في بعض الأحيان، في الحصول على دواء فيروس نقص المناعة البشرية عند احتجازهم/ن من قبل منفذي القانون على النحو الذي نوقش في دراسة الحالة في جنوب إفريقيا. في بعض الأحيان يتم رفض الأدوية عن قصد كشكل من أشكال العقاب.

الأطراف الثالثة

كما لوحظ أعلاه، فإن جميع بلدان دراسات الحالات لديها قوانين حالية تُجرّم تنظيم وإدارة العمل بالجنس، مثل قوانين مكافحة إدارة بيوت الدعارة. القوانين التي تجرم الأطراف الثالثة لها أيضًا تأثير مباشر وسلب على العاملين/ات بالجنس أنفسهم/ن. على سبيل المثال، عندما يتم مدهمة بيوت الدعارة بموجب قوانين مكافحة بيوت الدعارة، يتم اشتباك العاملين/ات بالجنس في ذلك وفي العديد من دراسات الحالة تم الإبلاغ عن تعرضهم/ن للأذى من القبض عليهم/ن أنفسهم/ن، إلى الاستيلاء على ممتلكاتهم/ن من قبل السلطات، وإجبارهم/ن على دفع رشاوى. كما أشار العاملون/ات بالجنس في بيوت الدعارة في زيمبابوي إلى أنه عندما يُجبر أصحاب بيوت الدعارة على دفع رشاوى للشرطة، فإن هذا يؤثر عليهم/ن لأن أصحاب بيوت الدعارة يزدون/ن من السعر الذي يتقاضونه/ينه من العاملين/ات بالجنس للعمل في المبنى. تؤكد هذه الآثار السلبية على العاملين/ات بالجنس سبب كون إلغاء تجريم الأطراف الثالثة أمرًا أساسيًا لتعزيز حقوق العاملين/ات بالجنس.⁷

يمكن للعاملين/ات بالجنس أيضًا أن يجدوا/ن أنفسهم/ن معتلين/ات بسبب "العيش على أرباح الدعارة" إذا عملوا/ن معًا من أجل الأمن. وأثر هذه القوانين يعرض العاملين/ات بالجنس لمخاطر متزايدة من العنف. في بعض الحالات، يدفع وجود قوانين تجرم بيع الجنس أو تحريض العاملين/ات بالجنس إلى الاعتماد أكثر على أطرافٍ ثالثة، لمساعدتهم/ن في العثور على زبائن. قد يكون هذا هو الحال بشكلٍ أخصٍ بالنسبة للعاملين/ات بالجنس المهاجرين/ات. ذكرت عاملة مهاجرة في الجنس تمت مقابلتها من أجل دراسة الحالة المغربية أنها اعتمدت على أطرافٍ ثالثة للعثور على زبائنها لأن المخاطر كانت عالية جدًا بالنسبة لها أن تعمل بشكلٍ مستقلٍ بسبب التجريم.

التأثيرات التقاطعية

لقد تم الإبلاغ عن تجارب العاملين/ات بالجنس المهاجرين/ات في العديد من دراسات الحالات الأخرى. ففي كينيا، على سبيل المثال، رأى العاملون/ات بالجنس المشاركون/ات في نقاش مجموعة التركيز أن العاملين/ات بالجنس المهاجرين/ات يتعرضون/ن بشكلٍ خاصٍ للتمييز بسبب وضعهم/ن كمهاجرين/ات وكثيرًا ما تستهدفهم/ن الشرطة للاعتقال. تم اقتباس عاملة بالجنس مهاجرة في دراسة الحالة وهي تصف المضايقات المستمرة التي تتعرض لها من الشرطة.

العاملون/ات بالجنس من مجتمع الميم عين هم/ن مجموعة أخرى من العاملين/ات بالجنس الذين يتعرضون/ن لأضرار خاصة بسبب تجريم العمل بالجنس وكذلك تجريم المثلية الجنسية. على سبيل المثال، أفادت التقارير أن العاملين بالجنس الذكور في زيمبابوي متهمون بشكلٍ غير متناسبٍ بجريمة الشذوذ. كما أفيد في دراسات الحالة أن العاملين/ات بالجنس العابرين/ات جنديًا ومتعددي/ات الهوية الجندرية يتعرضون/ن لأشكالٍ متطرفة من التمييز والتحرش التي تُزيد من الأضرار التي يواجهونها/نها بسبب تجريم العمل بالجنس. وقدم مثالًا على ذلك عامل/ة بالجنس عابرة/ة أُجريت معها/ا مقابلاتٍ من أجل دراسة حالة في مصر أبلغت/ عن تجربته/ا في الحبس الانفرادي والتعرض للإيذاء والعنف في سجن الرجال أثناء قضائه/ا عقوبة بالسجن لارتكابه/ا جرائم تتعلق بالعمل في مجال الجنس.

⁷ NSWP, 2016, "Policy Brief: The Decriminalisation of Third Parties."



رسم بواسطة مولي هانكينسون

الاستنتاج - تحليل واقتراحات

تُظهر التجارب التي أُبلغ عنها العاملون/ات بالجنس في دراسات الحالات العشر، بلا شك، أن تجريم العمل بالجنس هو سبب الأضرار الشديدة للعاملين/ات بالجنس في المنطقة. إنه يمنح السلطات القوة تجاه العاملين/ات بالجنس، ويسمح لهم بالمضايقة، الاعتداء والابتزاز مع الإفلات من العقاب.

من الجدير بالذكر أيضاً أن العديد من القوانين التي تُجرم العمل بالجنس في بلدان دراسة الحالات تعود أصولها إلى القوانين التي فرضتها القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة. على سبيل المثال، لا تزال قوانين العمل بالجنس في كينيا وأوغندا عاكسةً للغة المستخدمة في بعض قوانين العمل بالجنس الموجودة أو التي وُجدت سابقاً في المملكة المتحدة. استند القانون الذي يُجرم العمل بالجنس في موزمبيق إلى قانون العقوبات البرتغالي لعام ١٨٨٦ وظل هذا ساريًا حتى عام ٢٠١٥ عندما تم إصلاح القانون، كما هو موضح أعلاه.

هناك أساليبٌ مختلفةٌ لمعالجة الظلم العميق لتجريم العمل بالجنس. وتقدم موزمبيق مثالاً على أسلوبٍ تدريجيٍ للتغيير. يبدأ هذا بإلغاء القوانين الجنائية ضد العمل بالجنس. طالما تم تجريم العمل بالجنس، أو الأنشطة المرتبطة به، فإن العاملين/ات بالجنس سيظلون/ن عرضةً لانتهاكاتٍ خطيرةٍ للحقوق الإنسانية. بالإضافة إلى إلغاء قوانين الجنائية المحددة ضد العمل بالجنس، لا يزال من المهم العمل لإلغاء قوانين النظام العام التي لا تعد ولا تحصى والتي غالباً ما تكون غامضة والتي تُستخدم لتجريم العاملين/ات بالجنس والفئات المهمشة الأخرى. فهي مفتوحةٌ إلى تفسيراتٍ واسعةٍ ويمكن أن تستخدمها الشرطة للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، مما يؤدي إلى مزيد من العنف وسوء المعاملة. لا بد من التعامل مع إصلاح قوانين النظام العام بالإضافة إلى إصلاح القوانين الجنائية الخاصة بالعمل بالجنس، حيث لا يزال يتم استخدامها ضد العاملين/ات بالجنس، كما يتضح من دراسة الحالة في موزمبيق. تُظهر النتائج من دراسات الحالة الأخرى أن قوانين النظام العام يمكن استخدامها أكثر من القوانين الخاصة بالعمل بالجنس لأن أعباء الإثباتات أقل.

بالإضافة إلى إلغاء القوانين الضارة، هناك حاجة إلى التركيز على الأولوية للاعتراف بالعمل بالجنس على أنه عمل. وهذا ضروري لتمكين العاملين/ات بالجنس من الحصول على نفس أشكال الحماية القانونية، العملية، والاجتماعية التي قد توجد في البلد بنفس الشروط التي يتمتع بها العاملون/ات الآخرون/يات.⁸

بعد هذه الإصلاحات القانونية الحاسمة، يجب أن يتم تركيز العمل على إعادة تثقيف الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك الشرطة ونظم العدالة، لتغيير طريقة تفاعلها مع العاملين/ات بالجنس. وتبين دراسة الحالة في موزامبيق أن هذا العمل يمكن إنجازه، ورغم أنه يتطلب الصبر والتصميم، فقد بدأت تظهر بعض الآثار الإيجابية. يستحق العاملون/ات بالجنس الوصول إلى العدالة ويجب تدريب السلطات على اعتبارهم/ن غير مجرمين/ات ولكن كأفراد يستحقون/ن الحماية، مثل أي مواطن/ة آخر/ى.

هناك أسلوب بديل للإصلاحات التدريجية يتمثل في محاولة إجراء إصلاح قانوني واجتماعي واسع النطاق في وقت واحد، على سبيل المثال، من خلال متابعة مشروع قانون إلغاء تجريم العمل بالجنس، الذي لا يلغي القوانين الجنائية وغيرها من القوانين التي تضر بالعاملين/ات بالجنس فحسب، بل يُدخل أيضًا نظامًا للحماية القانونية والاجتماعية للعاملين/ات بالجنس.⁹ ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذا الأسلوب في بناء الدعم الاجتماعي والسياسي لهذا الإصلاح، الذي يشمل العمل التثقيفي العام وقدرًا كبيرًا من الضغط السياسي. تتمثل إحدى الاستراتيجيات للمساعدة في ذلك في استخدام المنصات والآليات الدولية، مثل هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لبناء قضية عدم التجريم.¹⁰

إن نشطاء حقوق العاملين/ات بالجنس والمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس هم/ن الخبراء الأفضل في الاستراتيجية التي تناسب سياقهم/ن الاجتماعي والسياسي وما هو التغيير المطلوب لتحسين حياة العاملين/ات بالجنس بشكل هادف في بلدهم/ن تحديدًا.¹¹

لذلك، لا يمكن التقليل من أهمية تنظيم العاملين/ات بالجنس. هناك حاجة ماسة لدعم نشاط حقوق العاملين/ات بالجنس من المتبرعين/ات الدوليين/ات، والذي يمكن أن يشمل التمويل المباشر ولكن أيضًا الدعم التقني والقانوني لمساعدة المنظمات على تعزيز أهدافها القانونية والسياسية. يجب أيضًا تشجيع المنظمات المتحالفة على الشراكة مع المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس لدعمها في دفع الكفاح من أجل إلغاء تجريم العمل بالجنس إلى الأمام. بينما يجب أن تكون المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس في مقعد القيادة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن الاستراتيجية والأولويات، فإن المنظمات التي يمكنها تقديم المساعدة والدعم هم شركاء مهمون لحركة حقوق العاملين/ات بالجنس.

موجز دراسات الحالات للدول العشر

بوركينيا فاسو

يُجرّم التحريض العام في مكان عام في بوركينيا فاسو، وهو القانون الرئيسي في البلاد المستخدم ضد العاملين/ات بالجنس. ومع ذلك، أساءت الشرطة فهم القانون، وغالبًا ما تتصرف كما لو أن جميع الأعمال الجنسية يتم تجريمها عندما لا تكون كذلك. وهذا يعني أنه يتم القبض على العاملين/ات بالجنس بموجب هذا القانون سواء كانوا/ن يقومون/ن بالتحريض في مكان عام أم لا. إذا تم توجيه الاتهام إلى العاملين/ات بالجنس ومحاكمتهم/ن، فيمكنهم الحصول على غرامة أو إرسالهم/ن إلى السجن، أو في بعض الأحيان كليهما. ومع ذلك، فمن الشائع جدًا أن تقوم الشرطة بالارتشاء من العاملين/ات بالجنس ثم إطلاق سراحهم/ن دون توجيه تهمة لهم/ن.

تعني القوانين الجنائية ضد التحريض في بوركينيا فاسو أن العاملين/ات بالجنس أكثر عرضة للانتهاكات الحقوق الإنسانية على أيدي السلطات. أبلغ المشاركون/ات العاملون/ات بالجنس عن تعرضهم/ن للعنف، الابتزاز، والاعتصاب من قبل

⁸ NSWP, 2020, "[Smart Sex Workers' Guide to Decent Work](#)."

⁹ NSWP, 2020, "[Smart Sex Workers' Guide to Decriminalisation](#)."

¹⁰ NSWP, 2018, "[Smart Sex Worker's Guide: Rights-Affirming International Policies Relating to Sex Work](#)."

¹¹ NSWP, 2020, "[Smart Person's Guide: Recognising Sex Workers as Experts](#)."

الشرطة. في كثير من الأحيان، تدهم الشرطة أماكن العمل بالجنس دون أي مبرر قانوني واضح وتبدأ ببساطة في اعتقال العاملين/ات بالجنس. يجب على العاملين/ات بالجنس دفع الرشاوى و/أو التعرض للاغتصاب أثناء الاحتجاز. يرى العاملون/ات بالجنس أن الشرطة قوة تهديد ولا يشعرون/ن بالقدرة على الإبلاغ عن الجرائم ضدهم/ن.

بوروندي

لا يوجد في بوروندي قانون جنائي ضد بيع الجنس ولكن هناك جرائم تتعلق بالعمل بالجنس مثل التحريض على الفجور و'الدعارة'، التحريض، و'توفير المنشآت للعهر'. هناك أيضًا جريمة الغضب العام ضد الأخلاق الحميدة، والتي تُستخدم ضد العاملين/ات بالجنس، غالبًا بناءً على ظهورهم/ن في مكان عام. ويُفضّل العاملون/ات بالجنس في بوروندي العمل في أماكن داخلية بسبب خطر الاعتقال بموجب قوانين التحريض والنظام العام.

إن الاعتقالات والاحتجاز التعسفيان للعاملين/ات بالجنس شائعان في بوروندي، وكثيرًا ما تطلب الشرطة رشاوى من العاملين/ات بالجنس لإطلاق سراحهم/ن. أبلغ المشاركون العاملون/ات بالجنس أيضًا عن تجارب التحرش الجنسي، العنف، والاعتداء من قبل الشرطة. لا يشعر العاملون/ات بالجنس بأنهم/ن قادرين/ات على إبلاغ الشرطة بالجرائم المرتكبة ضدهم/ن ولا يمكنهم/ن الوصول إلى العدالة.

مصر

في مصر، يتم تجريم جميع أشكال العمل بالجنس بالكامل، والجرائم الأكثر شيوعًا التي يُتهم العاملون/ات بالجنس بارتكابها هي 'ممارسة الفجور أو الدعارة المعتادة' أو 'التحريض والإعلان عن الفجور أو الدعارة'. في القانون، يشير الفجور إلى عمل الذكور بالجنس، و'الدعارة' تصف عمل الإناث بالجنس. هناك جرائم أخرى في قانون العقوبات يمكن استخدامها لتجريم العمل بالجنس.

يستخدم غالبية المشاركين/ات مصادر عبر الإنترنت للتواصل مع الزبائن وأفادوا/ن أن فخ الشرطة يمثل مصدر قلق كبير لهم/ن. يتظاهر نواب الشرطة بانتظام بأنهم زبائن لمحاولة إقناع العاملين/ات بالجنس باللقاء حتى يمكن القبض عليهم/ن. تبنى العاملين/ات بالجنس استراتيجيات خاصة لمحاولة تجنب الوقوع في الفخ بما في ذلك فحص الزبائن وأخذ هاتفٍ مختلفٍ دائمًا للمقابلة، والذي ليس عليه دليل على المشاركة في العمل بالجنس. على الرغم من هذه الاستراتيجيات، تحدثت المشاركون/ات عن تجاربٍ سلبيةٍ مع الشرطة بما في ذلك الإساءة اللفظية والجسدية من قبل الشرطة عندما يتم القبض عليهم/ن بالفعل.

يُعد الافتقار إلى التمثيل القانوني مشكلةً كبيرةً وعندما يتم تقديم العاملين/ات بالجنس إلى المحكمة، غالبًا ما لا يكون لديهم/ن فريق دفاع ذو كفاءة. غالبًا ما يعتمد الحكم الذي يتلقونه/ينه على الخلفية الاجتماعية والدينية للقاضي ويمكن أن يتراوح من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات في السجن. بسبب الطريقة التي تعامل بها الشرطة العاملين/ات بالجنس، فإنهم/ن لا يشعرون/ن بأنهم/ن قادرين/ات على الإبلاغ السلطات بأي جرائم ضدهم/ن، لأن خوفهم/ن من الاعتقال مرتفع للغاية.

كينيا

في كينيا، لا يتم تجريم بيع الجنس نفسه، ولكن هناك قوانين في الكتب تُجرّم التحريض أو التسكع أو 'التسكع لأغراض الدعارة'. وتوجد هذه الجرائم في كل من قانون العقوبات الوطني والقوانين المحلية. هناك أيضًا قوانين ضد إدارة وتنظيم العمل بالجنس، بما في ذلك الجريمة الجنائية المتمثلة في العيش على أرباح العمل بالجنس، وتقديم أماكن لاستخدامها في العمل بالجنس.

كانت القضية الأساسية التي أُثيرت في المقابلات ومجموعات التركيز مع العاملين/ات بالجنس هي تجاربهم/ن مع العنف والابتزاز على أيدي ضباط الشرطة والمسؤولين المحليين عن إنفاذ القانون في المقاطعات. حكى المشاركون/ات تجارب الاعتقال والاحتجاز فقط ليتم الإفراج عنهم/ن دون تهمةٍ بعد دفع رشوةٍ أو التعرض للاغتصاب والاعتداء الجنسي على أيدي الشرطة أثناء الاحتجاز. تستخدم السلطات قوانين التحريض كمبررٍ رئيسيٍ لاعتقال العاملين/ات بالجنس ويتم أحيانًا اعتقال العاملين/ات بالجنس لمجرد السير في الشارع إذا كانوا/ن معروفين/ات للشرطة بأنهم/ن عاملون/ات بالجنس.

تعني هذه التجارب أن العاملين/ات بالجنس لا يمكنهم/ن الاعتماد على الشرطة عندما يكونون/ن ضحايا للجريمة، ويشعرون/ن بأنهم/ن غير قادرين/ات على الإبلاغ عنها. علاوة على ذلك، فإن العاملين/ات بالجنس محرومون/ات من القوة في تفاعلهم/ن مع الزبائن لأن الزبائن يعرفون/ن أن العاملين/ات بالجنس لن يتمكنوا/ن من الإبلاغ عن أي عنف أو تحرش يتعرضون/ن له.

نيجيريا

تختلف قوانين العمل بالجنس في الولايات الفيدرالية المختلفة في نيجيريا. في الولايات الشمالية التي تعتمد قانون العقوبات الإسلامي، تُعتبر جميع جوانب العمل بالجنس غير قانونية. في الولايات الجنوبية، التي تعتمد القانون الجنائي النيجيري، لا يوجد قانون يجرم العمل بالجنس نفسه، ولكن هناك قوانين ضد أنشطة الأطراف الثالثة وبيوت الدعارة.

ومع ذلك، حتى بدون التجريم المباشر لبيع الجنس، يتم القبض على العاملين/ات بالجنس من قبل سلطات إنفاذ القانون على أساس المخالفات الإدارية مثل التسكع أو الإزعاج العام. انتهاكات الحقوق الإنسانية للعاملين/ات بالجنس من قبل السلطات شائعة بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني، العنف، والاعتداء. أبلغ العاملون/ات بالجنس عن تعرضهم/ن للسرقة، الضرب، والاعتصاب من قبل الشرطة أثناء المظاهرات والاعتقالات. من الشائع أن يدفع العاملون/ات بالجنس رشاً للشرطة لتجنب الاعتقال أو لتأمين إطلاق سراحهم/ن.

المغرب

يُجرّم التحريض على "الدعارة" والتحريض على الفجور في المغرب، وهو ما يمكن تفسيره على أنه الوقوف الساكن في مكان عام. التحريض على الفجور غامض بشكل خاص ويمكن استخدامه لتجريم جميع أنواع السلوك بما في ذلك أن تكون وحيداً في مكان ما بعد غروب الشمس أو كيف يرتدي شخص ما ملابسه/ا. هناك قوانين أخرى متعلقة بالعمل بالجنس، مثل "العيش من عائدات الدعارة"، و "الترويج للعهر"، وامتلاك أو إدارة بيت دعارة. وصف العاملون/ات بالجنس الشارع بأنه المكان الذي يتم فيه تطبيق قوانين العمل بالجنس بشكل كبير. يواجه العاملون/ات بالجنس من الذكور، العابرين/ات جندياً ومتعددي/ات الهوية الجنسانية مزيداً من التدقيق ويتم القبض عليهم/ن أيضاً بموجب القوانين التي تجرم النشاط الجنسي من نفس الجنس. إن الطريقة التي تتعامل بها الشرطة ونظام العدالة مع العاملين/ات بالجنس غير ثابتة، مع إطلاق سراح بعضهم/ن دون توجيه تهم إليهم/ن ومقاضاة آخرين/ات.

فخوخ الشرطة هي مشكلة مع قيام الضباط بدوريات خارج الزي الرسمي. وصف المشاركون/ات إنفاذ القانون بأنه عنيف وخطير على الرغم من أن طريقة المعاملة يمكن أن تعتمد في كثير من الأحيان على الضابط ذات نفسه. وبالنظر إلى مخاطر الاعتقال وسوء المعاملة على أيدي الشرطة، اعتمدت عاملةً بالجنس مهاجرةً تمت مقابلتها على أطرافٍ ثالثةٍ للعثور على زبائنهم/ن لمزيد من الأمن ولتجنب الشرطة. لا يشعر العاملون/ات بالجنس بأنهم/ن قادرين/ات على الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضون/ن له للشرطة ويخشون/ن أن يتم القبض عليهم/ن ببساطة إذا فعلوا/ن ذلك.

موزمبيق

وقد قامت موزمبيق بعملياتٍ كبيرةٍ لإصلاح القوانين في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠١٤، تم إلغاء الحكم الرئيسي في قانون العقوبات المستخدم لتجريم العمل بالجنس. لا تزال الجريمة ضد الآداب العامة واردةً في قانون العقوبات، الذي لا يزال من الممكن استخدامه لاعتقال واحتجاز العاملين/ات بالجنس. يستخدم ضباط الشرطة هذه الجريمة للاستفادة الاقتصادية من العاملين/ات بالجنس من خلال الارتشاء منهم/ن ومن المعروف أيضاً أن الشرطة ترتكب أعمال عنف ضد العاملين/ات بالجنس.

لا توجد قوانين محددة توفر الحماية للعاملين/ات بالجنس في موزامبيق، على الرغم من أن العاملين/ات بالجنس يمكنهم/ن استخدام قوانين أخرى (مثل قانون العنف المنزلي) لمحاولة الحصول على العدالة عندما يتعرضون/ن للآذى. ومع عمليات إصلاح القانون وزيادة التدريب والتعليم، تحسنت العلاقة بين الشرطة والعاملين/ات بالجنس إلى حد ما. أبلغ المشاركون/ات العاملون/ات بالجنس عن بعض التجارب الإيجابية في إبلاغ الشرطة عن العنف ضدهم/ن على الرغم من أنه لا يزال هناك العديد من التحديات في نظام العدالة. وهناك حاجة إلى مزيد من التثقيف في مجال الحقوق للعاملين/ات بالجنس، ومن الضروري إجراء مزيد من التدريب مع مؤسسات العدالة لكي يتسنى للعاملين/ات بالجنس الوصول إلى العدالة على النحو المناسب.

جنوب أفريقيا

في جنوب إفريقيا، يتم تجريم العمل بالجنس بالكامل لأن بيع، شراء، أو الانخراط في سلوك متعلق بالعمل بالجنس يُعتبر جريمة. تستخدم السلطات هذا القانون لاعتقال العاملين/ات بالجنس، حتى لكونهم/ن "عاملين/ات بالجنس". بصيغة أخرى، يتم القبض على العاملين/ات بالجنس واتهامهم/ن لمجرد أنهم/ن معروفون/ات للشرطة بأنهم/ن عاملون/ات بالجنس. هناك أيضًا قوانين محلية ضد التحريض، التسكع والإزعاج العام التي تُستخدم لتجريم العاملين/ات بالجنس وغالبًا ما يتم تفسيرها وتنفيذها بشكل مختلف اعتمادًا على البلدية، مما يؤدي إلى العديد من الاعتقالات غير القانونية.

وأبلغ جميع العاملين/ات بالجنس تقريبًا بأنهم/ن تعرضوا/ن لانتهاكات للحقوق الإنسانية وسوء المعاملة على أيدي سلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك الاعتداء والعنف من جانب الشرطة أثناء الاعتقال وأثناء الاحتجاز. تطلب الشرطة بشكل روتيني رشاوى لحماية العاملين/ات بالجنس من الاعتقال أو لضمان إطلاق سراحهم/ن. كما أفاد العاملون/ات بالجنس بعدم وجود إحساس بالحماية القانونية، مما يؤثر على قوتهم/ن التفاوضية مع العملاء، ولا يشعرون/ن بأنهم/ن قادرين/ات على إبلاغ الشرطة بالجرائم المرتكبة ضدهم/ن. عندما يحاولون/ن الإبلاغ عن جريمة، يتم معاملتهم/ن بطريقة سلبية ولا يؤخذون/ن على محمل الجد.

يوغندا

إن العمل بالجنس مُجرّم بالكامل في يوغندا بموجب قانون العقوبات. من الصعب للغاية على الشرطة إثبات أن العمل بالجنس قد حدث، لذلك من الشائع أن يتم القبض على العاملين/ات بالجنس لارتكابهم/ن جرائم العطل وعدم التنظيم، كونهم/ن فاسدين/ات أو متشردين/ات، أو كونهم/ن مصدر إزعاج عام. وفي حالة اتهام العاملين/ات بالجنس بأي من هذه الجرائم، يمكن معاقبتهم/ن بالعمل المجتمعي، أو بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر. هناك قوانين أخرى في يوغندا تؤثر على العاملين/ات بالجنس، بما في ذلك القوانين ضد النشاط الجنسي المثلي، والقوانين التي تُجرّم محاولة أو تعمد انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. سيزيد مشروع قانون جديد للجرائم الجنسية مقترح في يوغندا من تجريم العمل بالجنس.

هناك تفشي لوحشية الشرطة ضد العاملين/ات بالجنس، والتي تفاقمت بسبب وباء كوفيد-١٩ وتنفيذ الشرطة لإجراءات كوفيد-١٩. غالبًا ما تعتقل الشرطة العاملين/ات بالجنس بهدف رئيسي وهو ابتزاز الأموال منهم/ن من خلال الرشاوى.

زيمبابوي

في زيمبابوي، هناك جرائم ضد التحريض لأغراض العمل بالجنس، والعيش من عائدات العمل بالجنس، و "تسهيل الدعارة"، وامتلاك بيت دعارة أو إدارته. تاريخيًا، كانت الشرطة تستخدم قانون التحريض لاعتقال العاملين/ات بالجنس، لكن من الصعب إثبات ذلك، وجاء في حكم محكمة من ٢٠١٤/٢٠١٥ أنه يجب أن يكون هناك دليل على حدوث عمل جنسي لشخص ما ليتم القبض عليه/ا واتهامه/ا. لم يعد كافيًا أن يتم القبض على شخص ما لمجرد وجوده/ا في مكان عام معروف بالعمل بالجنس. ومع ذلك، هناك معرفة محدودة بهذا الحكم خاصة بين العاملين/ات بالجنس الأصغر سنًا، لذلك لا تزال الشرطة تحاول استخدام هذا القانون للمطالبة بالرشاوى و/أو الجنس منهم/ن. تؤثر قوانين إدارة بيوت الدعارة أيضًا على العاملين/ات بالجنس، حيث أن إجراءات الشرطة المتخذة ضد بيوت الدعارة (بما في ذلك الرشاوى) تعني أنه يتعين على العاملين/ات بالجنس دفع المزيد مقابل الإقامة في بيت الدعارة، أو أيضًا رشوة الشرطة، لتجنب الاعتقال.



لا يشعر العاملون/ات الجنس بأنهم/ن قادرين/ات على طلب المساعدة من الشرطة عندما يكونون/ن ضحايا للجريمة. أبلغ المشاركون/ات عن تعرضهم/ن للعنف والاعتداء على أيدي الشرطة عند اعتقالهم/ن، بما في ذلك العنف الجنسي. تستخدم الشرطة أيضًا قوانين ضد التحريض أو الإزعاج العام لاعتقال العاملين/ات بالجنس، ولكن من الصعب أيضًا إثبات هذه التهم ونادرًا ما تصل القضايا إلى المحكمة – وهذا يعني أن الشرطة تستخدم هذه الجرائم في المقام الأول للمطالبة بدفع رشاوى.

مشروع مدعوم من:

